

جمهورية مصر العربية**وزارة التجارة والصناعة****قطاع المعالجات التجارية****إعلان رقم ٣ لسنة ٢٠١٩**

بشأن فرض رسوم مؤقتة ضد الزيادة فى الواردات
من صنف منتجات نصف جاهزة من حديد
أو من صلب من غير الخلائط (البليت) ،
عيدان وقضبان من حديد أو من صلب من غير الخلائط
مشكلة بالأسطوانات
مدرفلة بالحرارة فى شكل لفائف أو قضبان
(حديد التسليح لأغراض البناء)

طبقاً لأحكام القانون رقم ١٦١ لسنة ١٩٩٨ بشأن حماية الاقتصاد القومى
من الآثار الناجمة عن الممارسات الضارة فى التجارة الدولية ولائحته التنفيذية
الصادرة بالقرار الوزارى رقم ٥٤٩ لسنة ١٩٩٨ وتعديلاتها ، ويشار إليها فيما
بعد بـ "اللائحة" .

ووفقاً لأحكام المادة (١٠) من اللائحة أصدر السيد المهندس وزير التجارة
والصناعة القرار الوزارى رقم ٣٤٦ لسنة ٢٠١٩ ، والمنشور
بالوقائع المصرية بالعدد رقم ٨٨ (تابع) بتاريخ ٢٠١٩/٤/١٥ بفرض رسوم
وقائية مؤقتة ضد الواردات من صنف منتجات نصف جاهزة من حديد أو من
صلب من غير الخلائط (البليت) ، عيدان وقضبان من حديد أو من صلب
من غير الخلائط مشكلة بالأسطوانات مدرفلة بالحرارة فى شكل لفائف
أو قضبان (حديد التسليح لأغراض البناء) .

أولاً - الإجراءات :

سبق أن وافق السيد المهندس وزير التجارة والصناعة بتاريخ ٢٠١٩/٣/٢٨
على بدء تحقيق إجراءات وقائية ضد الزيادة فى الواردات من صنف منتجات

نصف جاهزة من حديد أو من صلب من غير الخلائط ويطلق عليها فيما بعد (البليت) ، وكذا من صنف عيدان وقضبان من حديد أو من صلب من غير الخلائط مشكلة بالأسطوانات مدرفلة بالحرارة فى شكل لفائف أو قضبان ويطلق عليها فيما بعد (حديد التسليح لأغراض البناء) .

تم نشر الإعلان رقم ٢ لسنة ٢٠١٩ بالوقائع المصرية بالعدد ٧٥ (تابع) بتاريخ ٢٠١٩/٣/٣١ بشأن بدء إجراءات التحقيق ضد الواردات من الصنف المشار إليه .

ثانياً - المنتجات محل التحقيق :

منتجات نصف جاهزة من حديد أو من صلب من غير الخلائط (البليت) ، عيدان وقضبان من حديد أو من صلب من غير الخلائط مشكلة بالاسطوانات مدرفلة بالحرارة فى شكل لفائف أو قضبان (حديد التسليح لأغراض البناء) والتي تخضع للبنود الجمركية التالية من التعريفات الجمركية المنسقة :
٧٢ ٠٧ ، ٧٢ ١٣ ، ٧٢ ١٤

ثالثاً - الزيادة فى الواردات :

البيان	النصف الأول من عام ٢٠١٧	النصف الثانى من عام ٢٠١٧	النصف الأول من عام ٢٠١٨	النصف الثانى من عام ٢٠١٨
حجم الواردات / الطن	٦٩٦١٧٦	٦٠٧٩٠٦	٨٩٤٠٤٣	٩٠٨٧٣٣
المؤشر %	١٠٠	٨٧	١٢٨	١٣١
نسبة الواردات إلى الإنتاج %	١٠٠	٧٣	١١٣	١١٧

زاد حجم الواردات بصورة مطلقة خلال النصف الثانى من عام ٢٠١٨ مقارنة بالنصف الأول من عام ٢٠١٧ بنسبة (٣١ %) ، بالإضافة إلى ذلك فقد زاد حجم الواردات بالنسبة للإنتاج المحلى خلال النصف الثانى من عام ٢٠١٨ مقارنة بالنصف الأول من عام ٢٠١٧ بنسبة (١٧ %) .

رابعاً - الضرر الجسيم :

أوضحت البيانات المتاحة أن هناك زيادة فى الواردات ألحقت ضرراً جسيماً

لبعض مؤشرات الصناعة المحلية كما يلي :

١ - المبيعات المحلية :

البيان	النصف الأول من عام ٢٠١٧	النصف الثانى من عام ٢٠١٧	النصف الأول من عام ٢٠١٨	النصف الثانى من عام ٢٠١٨
مؤشر المبيعات المحلية %	١٠٠	١٢٨	١١٢	٩٨

انخفضت المبيعات المحلية خلال النصف الثانى من عام ٢٠١٨ مقارنة

بالنصف الأول من عام ٢٠١٧ بنسبة (٢ %) .

٢ - الحصة السوقية :

البيان	النصف الأول من عام ٢٠١٧	النصف الثانى من عام ٢٠١٧	النصف الأول من عام ٢٠١٨	النصف الثانى من عام ٢٠١٨
مؤشر الحصة السوقية للمبيعات المحلية %	١٠٠	١٠٧	٩٤	٩٠
مؤشر الحصة السوقية للواردات %	١٠٠	٧٣	١٠٨	١١٨

انخفضت الحصة السوقية للمبيعات المحلية بنسبة (١٠ %) خلال النصف

الثانى من عام ٢٠١٨ مقارنة بالنصف الأول من عام ٢٠١٧ فى الوقت الذى

زادت فيه الحصة السوقية للواردات بنسبة (١٨ %) خلال النصف الثانى

من عام ٢٠١٨ مقارنة بالنصف الأول من عام ٢٠١٧

٣ - الإنتاج والطاقة المستغلة :

البيان	النصف الأول من عام ٢٠١٧	النصف الثانى من عام ٢٠١٧	النصف الأول من عام ٢٠١٨	النصف الثانى من عام ٢٠١٨
مؤشر حجم الإنتاج %	١٠٠	١٢٣	١١٦	١١٦
مؤشر الطاقة المستغلة %	١٠٠	١٢٣	١١٦	١١٦

زاد حجم الإنتاج والطاقة الإنتاجية المستغلة خلال النصف الثاني من عام ٢٠١٨ مقارنة بالنصف الأول من عام ٢٠١٧ بنسبة (١٦ %) في الوقت الذي انخفضت فيه المبيعات وبالتالي تراكم المخزون .

٤ - العمالة وإنتاجية العامل :

البيان	النصف الأول من عام ٢٠١٧	النصف الثاني من عام ٢٠١٧	النصف الأول من عام ٢٠١٨	النصف الثاني من عام ٢٠١٨
مؤشر حجم العمالة %	١٠٠	١١٥	١١١	١١٤
مؤشر إنتاجية العامل %	١٠٠	١٠٩	١٠٨	٩٤

زاد حجم العمالة خلال النصف الثاني من عام ٢٠١٨ مقارنة بالنصف الأول من عام ٢٠١٧ بنسبة (١٤ %) ، وانخفضت إنتاجية العامل خلال النصف الثاني من عام ٢٠١٨ مقارنة بالنصف الأول من عام ٢٠١٧ بنسبة (٦ %) .

٥ - الأرباح والخسائر :

البيان	النصف الأول من عام ٢٠١٧	النصف الثاني من عام ٢٠١٧	النصف الأول من عام ٢٠١٨	النصف الثاني من عام ٢٠١٨
مؤشر الأرباح والخسائر %	١٠٠	(٤٤)	(٦٦)	٢١٩

حققت الصناعة المحلية خسائر كبيرة خلال النصف الثاني من عام ٢٠١٨ مقارنة بالنصف الأول من عام ٢٠١٧ بنسبة (١١٩ %) بعد أن حققت أرباح خلال النصف الثاني من عام ٢٠١٧ والنصف الأول من عام ٢٠١٨ .

٦ - المخزون :

البيان	النصف الأول من عام ٢٠١٧	النصف الثاني من عام ٢٠١٧	النصف الأول من عام ٢٠١٨	النصف الثاني من عام ٢٠١٨
مؤشر المخزون %	١٠٠	١١٩	٨٨	٥٠٢

زاد المخزون بكمية كبيرة خلال النصف الثاني من عام ٢٠١٨ مقارنة بالنصف الأول من عام ٢٠١٧ بنسبة (٤٠٢ %) .

خامساً - النتائج :

هناك زيادة كبيرة حدثت فى الواردات بصورة مطلقة وبالنسبة للإنتاج المحلى خلال النصف الثانى من عام ٢٠١٨ مقارنة بالنصف الأول من عام ٢٠١٧

هذه الزيادة الكبيرة فى الواردات أدت إلى انخفاض المبيعات والحصة السوقية للصناعة المحلية فى الوقت الذى زادت فيه الحصة السوقية للواردات ، وتراكم المخزون وتحولت أرباح الصناعة المحلية إلى خسائر خلال النصف الثانى من عام ٢٠١٨

سادساً - الأسباب الأخرى للضرر :

توصلت سلطة التحقيق إلى أنه لا يوجد أسباب أخرى للضرر الجسيم الواقع على الصناعة المحلية بخلاف الزيادة فى الواردات .

سابعاً - العلاقة السببية :

للسبب السابق ذكرها فإن هناك علاقة سببية مباشرة بين الزيادة فى حجم الواردات والضرر الجسيم الواقع على الصناعة المحلية .

ثامناً - فرض تدابير وقائية مؤقتة :

توصلت سلطة التحقيق إلى أنه لا بد من اتخاذ تدابير وقائية مؤقتة نظراً لأن هناك ضرر جسيم واقع على الصناعة المحلية يصعب إصلاحه وتداركه . لذا تقرر فرض تدابير وقائية مؤقتة ضد الواردات من العيدان والقضبان من حديد أو من صلب من غير الخلائط مشكلة بالأسطوانات مدرقلة بالحرارة فى شكل لفائف أو قضبان (حديد التسليح لأغراض البناء) والتي تتدرج تحت البندين الجمركيين (٧٢١٣ ، ٧٢١٤) من التعريفات الجمركية المنسقة لرسم تدابير وقائية مؤقتة قدره (٢٥ ٪) من القيمة سيف .

كما تقرر فرض تدابير وقائية مؤقتة ضد الواردات من المنتجات نصف الجاهزة من حديد أو من صلب من غير الخلائط (البليت) والتي تتدرج تحت البند الجمركى (٧٢٠٧) من التعريفات الجمركية المنسقة لرسم تدابير وقائية مؤقتة

طبقاً لحكم المادة (١/٨٣) من اللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٦١ لسنة ١٩٩٨ المشار إليهما بقيمة متغيرة خلال فترة التطبيق طبقاً للجدول التالى :

السعر	مقدار الرسم
أقل من ٤٥٠ دولاراً للطن	١٥ ٪ من القيمة CIF
من ٤٥٠ دولاراً للطن وحتى أقل من ٤٧٠ دولاراً للطن	١٣,٦ ٪ من القيمة CIF
من ٤٧٠ دولاراً للطن وحتى أقل من ٤٩٠ دولاراً للطن	١٠,٥٥ ٪ من القيمة CIF
من ٤٩٠ دولاراً وحتى أقل من ٥١٠ دولارات للطن	٧,٥٥ ٪ من القيمة CIF
من ٥١٠ دولارات وحتى أقل من ٥٣٠ دولاراً للطن	٤,٥٥ ٪ من القيمة CIF
من ٥٣٠ دولاراً للطن وحتى أقل من ٥٥٠ دولاراً للطن	٣ ٪ من القيمة CIF
من ٥٥٠ دولاراً فأكثر للطن	صفر ٪ من القيمة CIF

ويتم حساب رسم الحماية على أساس الأسعار التى يقوم قطاع المعالجات التجارية بإرسالها لمصلحة الجمارك نهاية كل شهر على أن تطبق على الشهر التالى ، على أن يتم تطبيقها على كافة الرسائل التى يتم الإفراج عنها ، على ألا يتم الأخذ فى الاعتبار الأسعار الواردة بالفواتير المقدمة عند الاستيراد . وبموجب القرار الوزارى رقم ٣٤٦ لسنة ٢٠١٩ والمنشور بالوقائع المصرية بالعدد رقم ٨٨ (تابع) بتاريخ ٢٠١٩/٤/١٥ ، يستمر فرض الرسوم المشار إليها لمدة ١٨٠ يوماً من تاريخ النشر بالوقائع المصرية .

عنوان المراسلة :

وزارة التجارة والصناعة

قطاع المعالجات التجارية

أبراج وزارة المالية

البرج السادس - الدور التاسع

القاهرة ١١٤٧١

ش امتداد رمسيس - مدينة نصر - القاهرة - جمهورية مصر العربية .

عناية الأستاذ / إبراهيم السجيني .

رئيس قطاع المعالجات التجارية

تليفون : ٢٣٤٢٢٤٧٩ - ٢٠٢ .

فاكس : ٢٣٤٢٠٧٨٤ - ٢٠٢ .

بريد إلكترونى : ITPD@tas.gov.eg